

يعد التلوث في لبنان من الأزمات المستعصية التي تعيشها البلاد، من المشاكل البيئية المستفحلة مع وجود المطامر غير الصحية والتي يزيد انتشارها على طول الشاطئ اللبناني، وتلوث نهر الليطاني وما يسببه من ارتفاع في نسبة الإصابات بمرض السرطان، هذا عدا عن ريّ المزروعات بالمياه الملوثة، وغيرها من المشاكل البيئية المتعلقة بالمياه والتي تتغاضى الدولة عن إيجاد حلول لها رغم أنّ بعضها لا يتطلب سوى قرار سياسي، لا تزال الكارثة البيئية تتفاقم عاماً بعد عام، خصوصاً بعدما ضربت لبنان أزمتان بيئتان في الأشهر الأخيرة لا تقلان خطورة عن بعضهما البعض، أولهما حادثة التسرب النفطي الذي امتدّ على مساحة أكثر من 40 كيلومتراً من الشاطئ، بدءاً من نقص الثقافة البيئية عند المواطن ورمي النفايات في مزاريب الصرف الصحي، والمصانع المنتشرة على طول ضفاف الأنهر وما تحدثه من صرف صناعي، وصولاً إلى الدولة نفسها التي تساهم في زيادة نسبة التلوث كرمي نفايات المطامر في البحر دون معالجة، كلها عوامل تعدّ المساهم الرئيسي في زيادة نسبة تلوث المياه في لبنان. زياد سماحة أنّ المواطن هو المسؤول الأول عن التلوث في لبنان، وينقسم التلوث المائي إلى نوعين رئيسيين، والنوع الآخر هو التلوث الكيميائي، وتتعدد أشكاله كالتلوث في مياه الصرف الصحي، والتسرب النفطي والتلوث بالمخلفات الزراعية كمبيدات إذ يقصد المواطنون في عطلة نهاية الأسبوع الشواطئ المنتشرة على طول الساحل للاستمتاع بالمياه المصنّفة ملوثة بمعظمها. فقضاء يوم كامل على شاطئ خاص، طائلة توازي مصروف أسبوع لهذه العائلات. ساحل العاصمة يتعرض للتلوث بشكل مباشر عبر مصب للصرف الصحي يفرغ المواد الملوثة دون أي تكرير، وصنف المركز شاطئ الرملة البيضاء بالملوث جداً. ورغم مرور عدة أشهر على الحادثة إلا أنّ 90 بالمئة من المياه الجنوبية ما زالت بمعظمها تحت تأثير التلوث، بحسب مدير المركز اللبناني للغوص